العولمية اول ولا آخر المطاف في علاقة اللاتوازن المتفاقم بيننا وبين التفوق الغربي. واذا كانت لنا مع تلك التجاريب هزائم، ونحن على ما هو مشهود من تهافت وتخلف ومواجع ضعف، فان لنا أيضاً تاريخا من الممانعة والمقاومة ينبيء بأن مسؤولية الهزائم تتحملها، في الاعم، النخب التي اضطلعت بأعباء المواجهة(في حال وجودها) لا الامة بأسرها. اما عندما كانت الامة هي المعنية بالمواجهة فان احدى النتيجتين كانت المآل: اما جعل انتصار الخصم صعبا ومنهكا وظرفيا، واما الحاق الهزيمة به ودفعه إلى الانكفاء، أو حتى إلى فرض الاندحار عليه. ان للهزيمة شروطها.. لكن للمقاومة شروطها أيضاً.. كما لها ادواتها ومستوياتها وخطتها واعدادها، وفي طليعة ذلك كله المعرفة الوثيقة بمن، وبما نواجه.. وليست مشاريع الهيمنة العولمية خارج سنة نقاط الضعف ونقاط القوة، ولا خارج سنة الايجابيات والسلبيات. ولاريب في ان قدرة المغلوب على الاختيار بينها ليست مطلقة، بيد انها أيضاً غير معطلة بالكامل. فاستعادة مجتمعاتنا بعضا من سيطرتها على اقتصادها والخروج من هوس الاستحواذ والانحطاط الثقافي والسياسي والاجتماعي ليسا شأنين مستحيلين.([267]) أما البدائل المجدية والمقنعة والمتفق عليها فهي مسؤولية الرافض أو الممانع وبذا وبغيره يتشكل حضورنا في الساح العولمية، أو بعضه في الاقل.. وأما الاستنكاف والحرد المجانيان، فشعوب العالم الإسلامي والعربي أدري بنتائجهما والمحصلات، ولن يغيرا من العولمة الواقعة وفيها شيئا.. ولعلهما يقدمان خدمة جليلة لها ولاستحكامها. صحيح الكثير مما يقال ويكتب عن المشاريع العولمية واهدافها.. إلاّ ان الصحيح أيضاً ان(السباق الكبير إلى الاستهلاك)([268]) في ازمة، وان الشعور